قسم أصول التربية

كليات التربية في مصر "رؤية جديدة للشراكة

اعداد

أ.د/ علي صالح جوهر

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي

كلية التربية – جامعة دمياط

عضو لجنة قطاع التربية بالمجلس الأعلى للجامعات

أ.د/ محمد حسن جمعة

أستاذ أصول التربية

كلية التربية جامعة دمياط

وكيل كلية التربية بدمياط لشئون التعليم والطلاب

١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م

كليات التربية في مصر " رؤية جديدة للشراكة"

المستخلص:

تناول البحث تحليلا لواقع إعداد المعلمين داخل كليات التربية بالجامعات المصرية وأبرز التوجهات الحديثة في جوانب هذا الإعداد وفقا للمستجدات المحلية والعالمية المتلاحقة مما يفرض على كليات التربية أن تعيد النظر في فلسفة إعداد المعلمين وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ ووفقا لمنظومة التعليم الجديدة والتي أقرتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تناول البحث أبرز سيناريوهات المستقبل فيما يتعلق بمستقبل كليات التربية في ضوء متطلبات الشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتي من شأنها أن تبني جسورا متبادلة من الثقة بينهما ، قدم البحث رؤية مستقبلية لتعزيز الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فيما يتعلق بفلسفة إعداد المعلمين داخل كليات التربية بالجامعات المصرية

الكلمات المفتاحية: كليات التربية – الشراكة – رؤي التطوير

Colleges of Education in Egypt "A New Vision for Partnership"

Abstract:

The research dealt with an analysis of the reality of preparing teachers within the faculties of education in Egyptian universities and the most prominent recent trends in aspects of this preparation in accordance with the successive local and international developments, which requires the faculties of education to reconsider the philosophy of preparing teachers in accordance with Egypt's vision 2030 and in accordance with the new education system approved by the Ministry of Education and Technical Education...

- The research dealt with the most prominent future scenarios regarding the future of the colleges of education in light of the requirements of partnership with the Ministry of Education, which would build mutual bridges of trust between them.
- The research presented a future vision to strengthen the partnership between the faculties of education and the Ministry of Education and Technical Education with regard to the philosophy of preparing teachers within the faculties of education in Egyptian universities

Keywords: Faculties of Education - Partnership - Development Visions

مقدمة:

تسعى مصر جاهدة في رؤيتها التنموية مصر ٢٠٣٠ إلى الارتقاء الشامل بالدولة على كافة الأصعدة لاسيما التعليم المصري الذي يظل محور الاهتمام الأول باعتباره مفتاح بناء الشخصية المصرية القادرة على قيادة الإبداع في شتى المجالات.

وتؤمن الدولة من خلال رؤيتها التنموية ٢٠٣٠ أن الاهتمام بمؤسسات التعليم هو اهتمام جوهري بكل مكونات العملية التعليمية على مستوي التمويل والإصلاح الشامل للمؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية من خلال إعادة تقييم الوضع الراهن والنظر إلى المستقبل والانتقال بالتعليم من وضعه الراهن إلي مستوي التميز والتنافسية والجودة على المستوي العالمي. (١)

وتنطلق الرؤية المصرية الطموحة اعتماداً على الدستور المصري الذي أقر بأهمية التزام الدولة بضمان التعليم العادل والمميز للجميع في ظل سيادة القانون واحترام كافة المؤسسات التعليمية المصرية والتي هي مفتاح صيانة الهوية المصرية وسبيلنا نحو إعادة تشكيل مستقبل مصر التعليمي الذي يأتي مواكباً لجملة من التحديات على كافة الأصعدة محلياً وإقليمياً وعالمياً. (٢)

إن كليات التربية في مصر هي المنوط بها إعداد وتأهيل المعلمين تأهيلاً تربوياً وثقافياً وأكاديمياً وهذه الكليات هي التي تخرج فيها معلمو مصر الذين يمارسون المهنة في الميدان حالياً وهي مؤسسات مؤهلة لإعداد الكوادر الواعدة ولكنها تعرضت لهزة عنيفة في عام ١٩٩٧ عندما قررت الدولة إلغاء تكليف معلمي كليات التربية وتلك الطامة الكبرى (٣) والذي ستبرز تلك الورقة تبعاتها السلبية المؤثرة على ممارسة المهنة حالياً والتي جعلت ثقة الطلاب وأولياء أمورهم في تلك الكليات غدت محل شك وانتقاد أدي إلي المطالبة صراحة وبوضوح بإغلاق تلك الكليات التي صارت – على حد قولهم – عديمة الجدوى .

وتأكيداً على الالتزام بإعادة الاعتبار لكليات التربية وتطويرها بما يحقق مزيداً من الانفتاح على قضايا مصر التعليمية ومساهمة من تلك الكليات في إنقاذ الوضع

التعليمي المترهل حالياً كانت هذه الورقة متناولة وضع تلك الكليات بعد إلغاء التكليف والآثار السلبية لهذا الواقع والرؤية المستقبلية الطموحة لإعادة الاعتبار لها بما يدّعم من دورها في إصلاح التعليم المصري وتوفير الكوادر التعليمية العصرية المدربة الواعدة المؤثرة بفاعلية في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

أولاً: فلسفة الإعداد وإلغاء التكليف " مساران متناقضان "

فلسفة إعداد المعلمين داخل كليات التربية المصرية تعتمد على مسارين الأول تكاملي والثاني تتابعي وهما مسارات يستهدفان: (٤)

١- إعداد المعلمين تربوياً وأكاديمياً وثقافياً.

٢- تأهيل المعلمين لصيانة الهوية الوطنية.

٣- تمكين المعلمين من مهارات ممارسة المهنة.

٤- تزويد مدارس الدولة بالمعلمين في كافة التخصصات.

٥- إثراء البحث التربوي الفعّال في كافة تخصصات التربية.

٦- مواكبة أحدث الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال إعداد المعلمين.

٧- التكاتف مع مؤسسات الدولة في تأهيل وتدريب وتحديث إعداد المعلمين.

٨- استثمار الطاقات الإبداعية الواعدة في مجال التعليم.

٩- الانفتاح على المسارات التربوية العالمية في مجال إعداد المعلمين.

١٠- المساهمة الفعّالة في حل مشكلات المجتمع التربوية والتعليمية.

١١- تأهيل القيادات الواعدة لمهام صياغة المستقبل وبناء مستقبل مصر التعليمي.

وهذه الغايات العظمى التي من أجلها كانت فكرة إنشاء كليات التربية جديرة بأن تنقل مصر نقلة نوعية في مجال التعليم ، إذ هي تطلعات راقية تستهدف بناء نظام تعليمي مصري عصري يستهدف تحقيق متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠ ذات الأبعاد الثلاثة "الاحتواء والتدريب والاستثمار البشري" ، ولكن هذه الرؤية ثلاثية الأبعاد لازالت في مرحلة لا تبشر بالخير في ظل واقع تعليمي متردي لا ترضي عنه أغلب الأسر المصرية حالياً وهنا تأتي المشكلة التي نحن بصددها وهي من المسئول عن ضياع دور

كلية التربية في تحقيق غاياتها المنشودة المحددة سلفاً ؟ وهذا التساؤل الحائر يجب أن نقف أمامه طويلاً تحليلاً ونقداً وتفسيراً ومناقشةً وصولاً إلى إعادة صياغة لواقع هذه الكليات، وإعادة لدورها المفقود حالياً على الساحة التعليمية المصرية وإعادة لإنتاج المعلمين الأكفاء القادرين على قيادة المؤسسات التعليمية عبر برامج إعداد عصرية تتوافق مع متطلبات المجتمع ورؤية مصر ٢٠٣٠ والتوجهات العالمية في مجال إعداد المعلمين داخل مؤسسات الإعداد.

هذا عن فلسفة الإعداد، أما عن إلغاء التكليف وما ترتب عليه من آثار فإن الواقع يرصد الملاحظات التالية: (٥)

١- تم إلغاء تكليف خريجي كليات التربية المصرية بداية من الدور الثاني لخريجي هذه الكليات عام ١٩٩٧ وحتى الآن ونحن في ٢٠٢٢ أي حوالي ٢٥ عاماً وهناك خريجون من هذه الكليات يعج بهم سوق البطالة في مصر ويقدرون بنحو ٢٥٠،٠٠٠ معلم من خريجي هذه الكليات في سوق البطالة.

٢- يعد هذا العدد الهائل من خريجي تلك الكليات نقطة استفهام مهمة حول جدوى وجود كليات التربية في مصر وأهمية التحاق الطلاب بها ، ففي الماضي كانت تلك الكليات تستقطب صفوة طلاب الثانوية العامة المصرية لوجود عامل التكليف والذي أسهم في إصلاح التعليم والتحاق الكوادر الواعدة بتلك الكليات والتي تمثل السواد الأعظم من معلمي مصر في المؤسسات التعليمية المصرية حالياً ونقطة الاستفهام المشار إليها هي " الهدر التعليمي " الذي سببته تلك الكليات التي لم يعد هناك جدوى من وجودها طالما لا تحقق المرجو منها وهو التحاق الخريجين بسوق العمل .

٣- غياب الاعتماد على خريجي كليات التربية في مؤسسات التعليم في مصر جعل هناك إحجاماً من الطلاب المميزين عن الالتحاق بتلك الكليات وغدت هذه الكليات كليات منفرة غير مطلوبة من الطلاب وأصبحت مطمعاً للطلاب ذوي المجاميع المنخفضة جداً ولا غرابة أن نجد كليات التربية المصرية في كل محافظات مصر

في المرحلة الثالثة من تنسيق قبول الجامعات المصرية كل عام وهو أمر يستحق الدراسة والتحليل.

٤- غياب تكليف خريجي كليات التربية جعلها هدفاً سهلاً للإعلام غير المدرك لقيمتها فتعالت الصيحات والمطالبات بإغلاق تلك الكليات وهي دعوة جهل لمن لا يدرك قيمة ومكانة هذه الكليات وقيمة وقدر الكوادر التربوية المؤهلة من أعضاء هيئات التدريس بها والذين هم قامات التربية في مصر والعالم العربي الذين صنعوا النهضة التعليمية في كثير من بلادنا العربية الشقيقة أما نحن الآن نطالب بتسريحهم وإغلاق كليات التربية وهو أمر يستحق الدراسة أيضاً.

٥- غياب تكليف طلاب كليات التربية جعل هناك نظرة متدنية لهذه الكليات من مؤسسات المجتمع الأخرى باعتبارها كليات لا قيمة لها وانتشر هذا التوجه التنمري على قطاع واسع عبر وسائل الإعلام وعبر الوسائط الالكترونية وعبر مواقع التواصل بكافة أنواعها مما شكل عبئاً نفسياً على كوادرها التدريسية وطلابها وهو أمر يستدعي التدخل الفوري لكليات تستحق مكانة مميزة كالتي تنالها نظيراتها في كافة دول العالم التي تقدر المهنة وتخدم المعلمين وتهتم ببرامج إعدادهم.

٦- غياب تكليف خريجي كليات التربية صنع فجوة رهيبة مع مؤسسات التربية والتعليم في مصر فلم يعد هناك أي نوع من التعاون بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم سوي بضعة مؤتمرات وبضعة ندوات وبضعة مشاركات في فعاليات تنتهي بمجموعة من التوصيات التي لا ترقي إلا إلي اعتبارها ديكوراً يزين تلك الاجتماعات ولا علاقة لها بالتطبيق العملي على أرض الواقع وهنا الفجوة التي نشهدها جميعاً بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم بمصر.

٧- إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين أثر سلباً على كليات التربية رغم نص لائحة تلك الأكاديمية على الاستعانة بخبرات كليات التربية ولكن الواقع أن هذه الأكاديمية وفروعها بالمحافظات غدت المسئول الأوحد عن تأهيل وتدريب وإعداد المعلمين في غياب كامل لدور كليات التربية المعنية أصلاً بمتابعة هذا المسار التأهيلي

التدريبي ولذا وجب إعادة النظر في جدوى وجود هذه الأكاديمية وآلية التنسيق بينها وبين كليات التربية في كل الجامعات المصرية.

٨- منظومة التدريب الميداني لطلاب كليات التربية غدت واقعاً مؤسفاً لا يحقق أي استفادة للمدارس التي يتدرب فيها الطلاب أو حتى للطلاب أنفسهم المتدربين إذ فقدوا شغف الإحساس بالمهنة والرغبة في الممارسة الفعلية لها لغياب الدافع وغياب الحوافز ومن ثم كان من المهم التفكير في استحداث آلية جديدة للتدريب الميداني بما يحقق فلسفة هذا التدريب ودوره المهم في صقل قدرات ومهارات طلاب كليات التربية المتدربين داخل هذه المدارس وهذا الأمر هو محور اهتمام هذه الورقة البحثية.

في ظل العجز الشديد في أعداد المعلمين والذي تجاوز في يونيو ٢٠٢٢ أكثر من ٢٠٠ ألف معلم في كافة المراحل التعليمية كان من المهم جداً تحليل واقع المشهد التعليمي المعاصر فيما يتعلق بأزمة إعداد المعلمين ومسارات حل الأزمة المقترح **ويمكن إبراز ملامح الأزمة الحالية في النقاط التالية:** (٦)

١- يحال إلى المعاش كل عام عدد كبير من المعلمين في كافة التخصصات ولا يعوض هؤلاء من خلال تعيينات جديدة في ظل إلغاء تكليف الدولة لخريجي كليات التربية.

٢- في ظل العجز الشديد في أعداد المعلمين زادت الأعباء التدريسية للمعلمين الحاليين الممارسين للمهنة مما انعكس سلباً على أداء هؤلاء المعلمين ومن ثم أثر على جودة العملية التعليمية والتدريسية بشكل عام.

٣- كثرة الأعباء التدريسية والإدارية والإشرافية للمعلمين الممارسين للمهنة أدت إلي شعور عام بالتذمر وعدم الرضا عن الواقع التعليمي المعاصر فانعكس ذلك سلباً على العمليات التدريسية بصفة عامة.

٤- فقدت كثير من المدارس القدرة على السيطرة على جوانب العجز بها واستعانت بتغيير المتخصصين في سد العجز ومن هنا كانت أزمة أخرى متعلقة بجودة الممارسات التدريسية وهذا أمر ملاحظ من الجميع داخل المدارس وخارجها .

٥- أزمة كورونا ٢٠١٩ أثرت بالسلب على المؤسسات التعليمية المصرية وهنا اتجه الطلاب وأولياء الأمور إلى الدروس الخصوصية التي تمثل صداعاً دائماً لوزارة التربية والتعليم وللأسف لم تجد آلية مجدية فعّالة للتعامل معها حتى اليوم.

٦- ممارسة غير المؤهلين لمهنة التعليم خاصة في سناتر الدروس الخصوصية بعيداً عن رقابة الدولة جعل ضوابط ممارسة المهنة وأخلاقياتها في أزمة شديدة.

٧- كثرة الأعباء المالية وإرهاق الأسرة المصرية مادياً من خلال فاتورة الدروس الخصوصية ومستلزمات الدراسة بكل أنواعها يمثل واقعاً مؤلماً لأسر كثيرة في مصر تئن تحت وطأة الفقر الشديد وهذه سمة بارزة تسيطر على المشهد التعليمي المصري.

٨- تجربة التطوير التكنولوجي وتحديث المنظومة التعليمية المصرية والاعتماد على التابلت والامتحانات الالكترونية في الثانوية العامة لم يحقق الرضا المجتمعي المطلوب وصاحب ذلك سُخطاً عام من الطلاب وأولياء أمورهم وزادت الأخطاء بشكل واضح في عمليات رصد النتائج والتصحيح الالكتروني ولعل تخطى التظلمات لحاجز المائة ألف تظلم في امتحانات الثانوية العامة لعام ٢٠٢١، ٢٠٢٢ يعد أقوي شاهد على ذلك.

٩- أزمة الصف الخامس الابتدائي في العام الماضي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ ألقت بظلال قاتمة على منهجية الوزارة في إدارة التطوير من ناحية ومن ناحية أخرى السخط المجتمعي العام على ممارسات الوزارة وفق فلسفة التطوير ونوعية المعلمين القائمين بالتدريس.

١٠- منظومة التدريب المتبعة لإعداد وتأهيل المعلمين أثناء الخدمة لا تتسم بالمعيارية أو التخصصية أو القدرة على إثبات الذات فأغلبها ممارسات إدارية تدريبية لم تأت بأي نتائج ملحوظة على الأرض ومن ثم كانت المحاولات محل انتقاد من الجميع .

إجمالاً يبرز الشكل التالي ملامح تشخيص أزمة الواقع

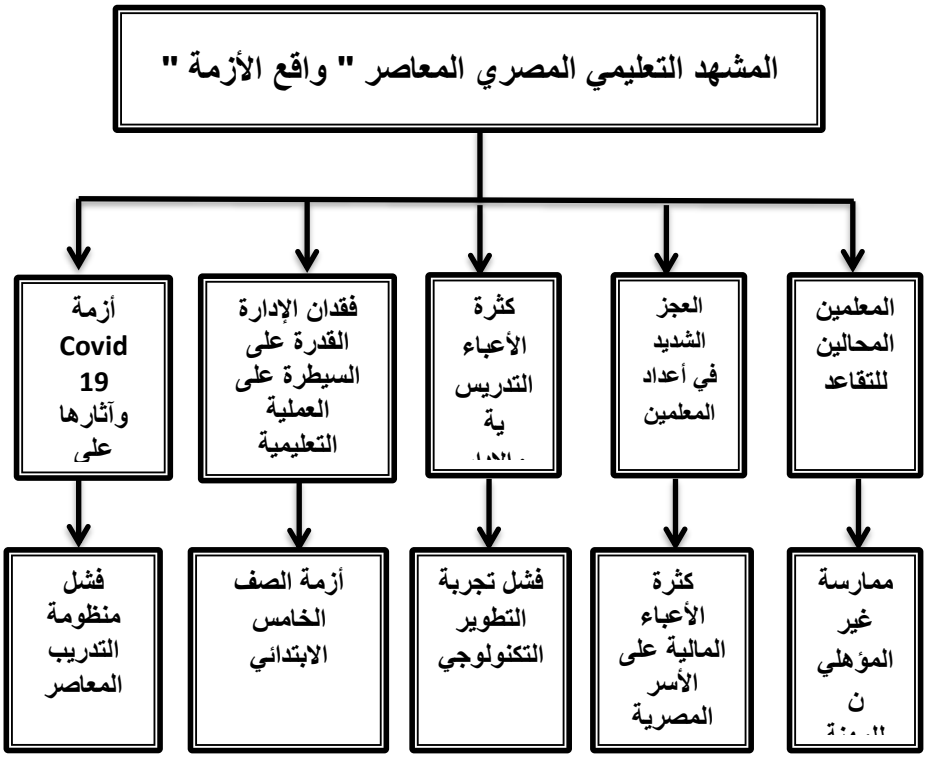

ثالثاً: سيناريوهات التعامل مع أزمة المعلمين ودور كليات التربية المستقبلي:

تستعرض الورقة البحثية مجموعة من السيناريوهات الخاصة بالتعامل مع أزمة المعلمين في مصر من خلال ما يلي: (٧)

أ- السيناريو التشاؤمي " سيناريو الواقع ":

وملامحه باختصار تمثل الواقع الذي نعيشه حالياً ويتضمن العجز الشديد في أعداد المعلمين في كافة التخصصات وكافة المراحل التعليمية وهي موثقة لدي وزارة التربية والتعليم ويبرز هذا السيناريو مشاهد عدة منها تكدس الفصول وندرة التخصصات وزيادة الأعباء التدريسية وتعدد الفترات الدراسية لأكثر من مدرسة في أكثر من محافظة وضعف المساءلة والمحاسبة وغياب الرقابة وانقطاع الطلاب والمعلمين عن المدارس

خاصة مدارس التعليم الثانوي العام وطلاب الصف الثالث الإعدادي في كثير من المدارس في كافة أنحاء الجمهورية ...

وسيناريو الواقع نؤكد من خلال هذه الورقة البحثية أنه واقع ممارس ومعايش وأزماته يدركها الجميع في مصر فأزمة التعليم خرجت من الإطار المحلي إلي الإطار العالمي فمصر بعيدة جداً عن مؤشرات التصنيف العالمي فيما يتعلق بجودة المؤسسات أو الترتيب العالمي على مستوي التنافسية.

وسيناريو الواقع مهم جداً إذ يبرز لنا بدقة واقع الأزمة وتداعيات هذه الأزمة وأبعادها وأسبابها ومقترحات التعاطي معها للحد من آثارها الضارة ولإعادة العملية التعليمية إلي مسارها المدرسي الرسمي الحكومي والذي لا يرضي عنه أولياء الأمور حتى الآن في ظل أزمة ثقة بين الوزارة وبين أولياء الأمور الذين يرون أن واقع التعليم في مصر يحتاج إلي إعادة قراءة المشهد التعليمي بعيون خبيرة قادرة على التحليل والتشخيص والتقييم والتقويم واتخاذ القراءات الحاسمة في ضوء الإمكانات المتاحة.

ب- السيناريو الإصلاحي " المؤقت "

وسعياً من الدولة لإنقاذ الوضع قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات والممارسات الإصلاحية وفق سيناريو تفاعلي إصلاحي سريع تمثلت ملامحه فيما يلي: (٨)

١- إعلان فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي عن تعيين ١٥٠ ألف معلم خلال الخمس سنوات القادمة بواقع ٣٠ ألف معلم سنوياً لسد العجز في المعلمين.

٢- إعلان وزارة التربية والتعليم عن فتح باب التطوع للمعلمين الراغبين في التدريس بالمدارس لسد العجز في التخصصات التدريسية المتنوعة.

٣- فتح قنوات الاتصال المباشر مع كليات التربية وأساتذتها لدراسة وتحليل الواقع التعليمي وإيجاد حلول سريعة للأزمة التعليمية القائمة وتمثل ذلك في التواصل الرسمي مع لجنة قطاع التربية بالمجلس الأعلى للجامعات.

٤- تحويل المناهج المثار حولها الجدل خصوصاً مناهج الصف الخامس الابتدائي إلي خبراء التربية المختصين لتقييم تلك المناهج وإصدار التوصيات العاجلة لاتخاذ القرارات لإصلاح الوضع القائم والذي أثار الغضب المجتمعي العام الماضي.

٥- التوسع في منظومة تدريب المعلمين على المناهج العصرية وآليات التدريس الحديثة وفلسفة المناهج الجديدة المواكب لرؤية مصر ٢٠٣٠.

والحق يقال أن وزير التربية والتعليم الحالي الدكتور / رضا حجازي والذي تولي حقيبة الوزارة منذ أشهر قليلة هو من قاد هذا السيناريو الإصلاحي وهي خطوة يراها خبراء التربية خطوة ممتازة وإن أتت متأخرة إلا أنه من شأنها أن تساهم مساهمة فعّالة في علاج الأزمة التعليمية المعاصرة التي تسيطر على الشارع المصري وتستدعي التدخل الإصلاحي المباشر وهذا من باب إعادة الحق لأصحابه وكذلك من باب الإشادة المستحقة فإن كل خبراء التربية في مصر قد تفاعلوا بصدق مع دعوة الوزير الجديد للإصلاح الحالي وإعادة تقييم المشهد التربوي المعاصر وإيجاد حلول سريعة لهذه الأزمة التعليمية التي تهدد استقرار كل الأسر المصرية .

جـ- السيناريو المستقبلي التفاؤلي " دور كليات التربية في علاج الأزمة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم "

ويمكن إبراز الملامح العامة لهذا السيناريو المقترح من خلال الشكل التالي : (٩)

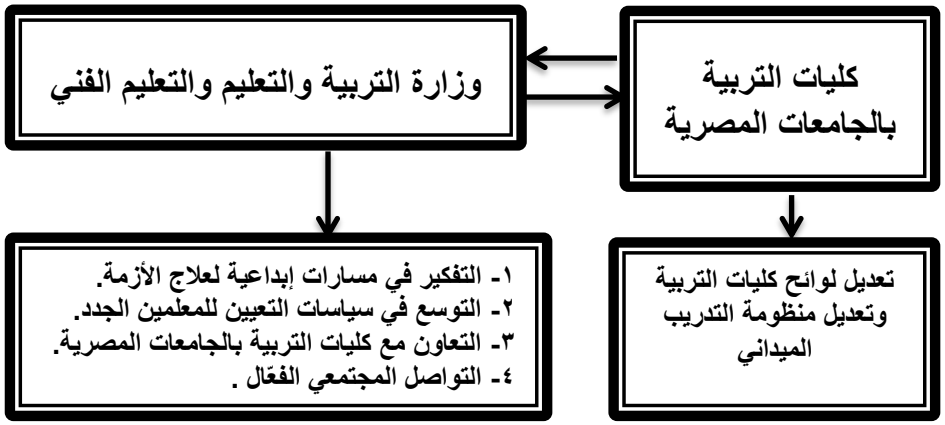

أولاً: كليات التربية وتعديل لوائحها وتعديل منظومة التدريب الميداني:

تسعى كليات التربية بالجامعات المصرية إلي إعداد وتأهيل المعلمين في كافة التخصصات لإمداد سوق العمل بمعلمين أكفاء على أعلى درجة من الجاهزية والاستعداد لممارسة المهنة وسعياً لتحقيق هذا الهدف في ضوء مواجهة الأزمة الحالية فإنه من المهم تعديل لوائح كليات التربية **وفقاً للضوابط التالية:**

أ- على مستوي اللوائح والبرامج الدراسية:

١- تحويل لوائح جميع كليات التربية إلي نظام الساعات المعتمدة.

٢- استحداث برامج تعليمية جديدة تواكب تطلعات وزارة التربية والتعليم للتوسع التكنولوجي وتدريس مقررات العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية.

٣- إعداد المعلم الدولي القادر على التفاعل مع المدارس الدولية ومدارس اللغات والمدارس اليابانية والمدارس العالمية داخل مصر وخارجها.

٤- استحداث شعب لمعلمي محو الأمية وتعليم الكبار لمواكبة توجهات الدولة للقضاء على الأمية بحلول ٢٠٣٠ واستثمار قدرات الكبار لمواصلة التعليم في ضوء معايير العدالة وتكافؤ الفرص والإتاحة التعليمية للجميع.

٥- تعديل مناهج كافة الأقسام بكليات التربية لمواكبة متطلبات الحداثة ومتطلبات التعليم العصري الجديد ومواكبة متطلبات التنافسية واتجاهات جودة التعليم العالمية.

ب- على مستوي التدريب الميداني:

اقتراحاً لتطوير منظومة التدريب الميداني بكلية التربية فإن الورقة البحثية الحالية تؤمن بأن التربية الميدانية هي البوتقة التي تنصهر فيها مهارات الطالب التدريسية وهي المحك الرئيسي للكشف عن قدراته الحقيقية لممارسة المهنة والتدريب الميداني في كليات التربية المصرية ينطلق من خلال محورين:

الأول: محور التهيئة من خلال مقرر التدريس المصغر.

الثاني: محور الممارسة من خلال التدريب الميداني لطلاب الفرقتين الثالثة والرابعة بمدارس وزارة التربية والتعليم..

وكلا المحورين تواجههما مجموعة من المعوقات داخل الكلية وخارجها ومن ثم فإن فعالية برامج التهيئة أو الممارسة داخل الكلية وخارجها في حاجة إلى إعادة نظر لتحقيق الفعالية المطلوبة من برامج الإعداد والتأهيل لممارسة المهنة على أرض الواقع.. **لذا تقترح الورقة البحثية فيما يتعلق بسياسات التدريب الميداني داخل كليات التربية ما يلي:**

أ- تضمين مقرر التدريب الميداني في مستويات الدراسة النظرية في المستويات من الأول حتى السادس في الأعوام الأول والثاني والثالث وفق نظام الساعات المعتمدة ووفق اللوائح المعمول بها في كليات التربية المصرية أو من خلال اللوائح التي تعدّ للاعتماد في بعض الكليات الحالية على أن تكون تلك المقررات مقررات تأهيلية توجيهية إرشادية لكسر رهبة خوف الطلاب من ممارسة المهنة على أن تتضمن هذه المقررات جوانب تطبيقية بسيطة من ضمنها زيارات تفقدية لمدارس التربية والتعليم لقراءة المشهد من أرض الواقع.

ب- تسكين الطلاب بالمستويين السابع والثامن داخل مدارس التربية والتعليم " عام الامتياز " **وهذا التوجه له مجموعة من الفوائد المباشرة تتمثل في :**

١- إتاحة فرصة كاملة للطلاب للتدريب بمدارس وزارة التربية والتعليم لصقل المهارات الأساسية للتدريس من خلال الميدان.

٢- سد العجز في أعداد المعلمين في كافة التخصصات من خلال تواجد خريجي كليات التربية في هذه المدارس مما يخفف العبء عن كاهل الدولة في مواجهة أزمة العجز ولو مؤقتاً لحين إتباع سياسات لتعيين المعلمين الجدد وفق آليات تقرها الدولة فيما هو قادم.

٣- إعادة الاعتبار لكليات التربية من خلال ممارسات مميزة تؤكد على قدسية مهنة التعليم واختيار أكفأ العناصر القادرة على ممارسة المهنة وفق ضوابط وقياسات واشتراطات قبول صارمة تعالج أخطاء القبول الحالية والتي لا تهتم كثيراً بشروط

ممارسة المهنة أو ضوابط اختيار الطلاب الجدد تلك السياسة التي تخضع لمبدأ الكم لا الكيف.

٤- إعادة تدعيم وإصلاح وتوثيق العلاقة بين كليات التربية بكل الجامعات المصرية ومدارس وزارة التربية والتعليم في إطار روح المشاركة والحوار الفعّال والتعاون البناء من أجل إصلاح منظومة التعليم المصري في ضوء رؤية الدولة الطموحة ٢٠٣٠.

٥- مخاطبة كليات التربية فوراً لإدراج مقرر التدريب الميداني بالسنة الرابعة " عام الامتياز " بشكل فوري واتخاذ الإجراءات اللائحية الضامنة لتفعيل هذا التوجه فالأمر لا يحتمل التسويف أو التأجيل لخطورة الأزمة التي تضرب مدارس مصر فيما يتعلق بعجز المعلمين وضياع دور المدرسة في احتواء الطلاب وغياب الكوادر الإدارية القادرة على ترجمة خطط الإصلاح والتطوير إلى واقع يلمسه المصريون جميعاً.

٦- وأخيراً وليس آخراً فيما يتعلق بكليات التربية فإن الورقة البحثية تقترح مساراً آخر جديداً بما يجد مساحة من النقاش والطرح الهاديء البناء وهو :

- إلغاء القبول بكليات التربية المصرية من طلاب الثانوية العامة وتحويل هذه الكليات إلي مسمي جديد وهو " كليات التربية للدراسات العليا التربوية والتدريب " وأن تسير الدراسة وفق هذا المسمي الجديد على ثلاث مسارات يبرزها الشكل التالي :

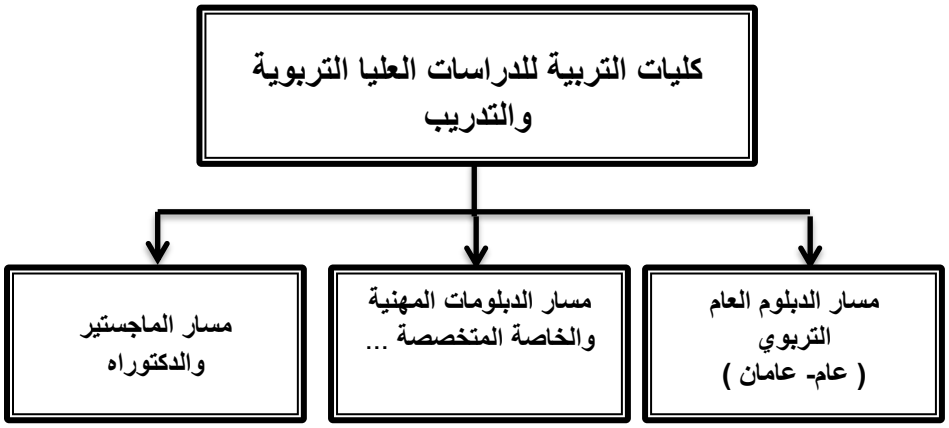

أ- مسار الدبلوم العام التربوي نظام العام ونظام العامين:

وهو مسار معمول به في كل كليات التربية في الجامعات المصرية ويقبل خريجي الكليات المصرية من كافة التخصصات لإعداد وتأهيل هؤلاء الخريجين للعمل بمهنة التدريس ونقترح أن تكون الدراسة وفق هذا البرنامج عامان مدمجان معاً:

الأول: دراسة نظرية لكافة المقررات التربوية.

الثاني: عام الامتياز عام التدريب الميداني بمدارس وزارة التربية والتعليم.

ب- مسار الدبلومات المهنية والخاصة " تمهيدي الماجستير ":

وهو النظام المعمول به في كليات التربية المصرية حالياً لمن يرغبون في مواصلة مسيرة الدراسات العليا والتنمية المهنية المستدامة على أن تمنح حوافز تشجيعية لهؤلاء فيما يتعلق بفرص الترقية أو التعيين في وظائف التدريس في الدولة.

جـ- مسار الماجستير والدكتوراه:

وهو مسار معمول به حالياً في كافة كليات التربية بالجامعات المصرية في كافة فروع التربية..

وهذا المقترح الجديد ينطوي على مجموعة من المميزات أهمها:

١- إعادة الاعتبار لكليات التربية المصرية وإعادة إحياء لأدوارها المفقودة في إثراء التعليم المصري ومواكبة تطلعاته.

٢- منح الفرصة للقادرين على ممارسة المهنة باقتناع وكفاءة واقتدار بعيداً عن سياسات الكم في الاختيار المعمول بها حالياً والتي تفرز لنا مخرجات تعليمية لا تصلح أساساً لممارسة المهنة.

٣- تمكن الدولة المصرية من الاستعانة بكوادر جامعية مؤهلة أكاديمياً في كلياتها المتخصصة، ومؤهلة تربوياً بعناية ودقة وحرفية داخل كليات التربية للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية.

٤- تحويل كليات التربية إلي مقرات للتدريب والاستشارات التربوية وإلغاء الأكاديمية المهنية للمعلمين في كافة أنحاء الجمهورية وتوفير النفقات على أن تقوم كليات التربية

بهذا الدور باعتبارها بيت الخبرة الوحيد القادرة على قيادة منظومة التدريب العصري ومنح رخص مزاولة المهنة وإعداد حزم البرامج التدريبية وتقييم ممارسات المعلمين تقييماً عادلاً بعيداً عن المحاباة والمجاملة وصورية الأداء وفق مقاييس عالمية للتدريب والتقييم والمساءلة والمحاسبة.

ثانياً: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومنطلقات السيناريو المستقبلي التفاؤلي:

وتقترح الدراسة أدواراً جديدة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وفق منطلقات السيناريو المستقبلي التفاؤلي تتمثل فيما يلي:

١- التفكير في مسارات إبداعية جديدة لعلاج الأزمة:

وهذه المسارات الإبداعية الجديدة تتمثل في:

أ- منح القطاع الخاص الفرصة لإدارة مدارس التربية والتعليم الحكومية وفق ضوابط واشتراطات جديدة يتفق عليها لتجويد الممارسات الإدارية والمهنية داخل هذه المدارس وبما يضمن جودة الأداء وجودة التقييم وجودة الممارسات التربوية والمهنية والوظيفية.

ب- منح مؤسسات المجتمع المدني الفرصة كاملة في إنشاء وإدارة المدارس بكافة أنواعها تحت رقابة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووفق بروتوكولات مشتركة يتم الاتفاق عليها بما يضمن للدولة سيادتها ولتلك المؤسسات رغبتها في المشاركة في إدارة وتجويد وتحسين وإصلاح التعليم في مصر.

ج-منح المعلمين غير المعنيين رخصاً لمزاولة المهنة خارج مدارس التربية والتعليم في مراكز الشباب أو التجمعات العامة في منشآت وزارة التضامن أو بالتعاون مع الأحزاب السياسية التي تنظم مجموعات التقوية المجانية للطلاب الفقراء وهذا توجه عصري جديد نرجو تفعيله ليحقق التوازن والمعيارية في ممارسة المهنة بعيداً عن تمكين الدخلاء من ممارسة المهنة في ظروف غير مأمونة العواقب.

د- الترخيص بممارسة الدروس الخصوصية للمعلمين خارج مدارس التربية والتعليم وفق ضوابط جديدة يتم الاتفاق عليها تتضمن في مجملها الحفاظ على انتظام ودوام

هؤلاء المعلمين داخل مدارسهم أثناء ساعات العمل الرسمية وأن تكون هناك آلية للمتابعة والمراقبة الصارمة على هؤلاء المعلمين وفق رؤية جديدة تمكن الوزارة من تقنيين هذا الوضع المؤسف بدلاً من محاولات منعه وهي محاولات متكررة ومحكوم عليها بالفشل دائماً لأن الدروس الخصوصية غدت فلسفة حياة وواقع لا مفر منه.

ولعل قرار وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتقنين الممارسات التعليمية داخل السناتر يعد نوعاً من أنواع التفكير الإبداعي خارج الصندوق لمواجهة الأزمة خلاف الرأي المجتمعي العاطفي غير المدرك لفلسفة هذا القرار والتي تنطلق من منظور الواقع بعيداً عن العاطفة **وتري الدراسة دعماً لهذا القرار أن يتم الالتزام بالضوابط التنظيمية التالية:**

١- أن تكون هذه السناتر ذات مواصفات قياسية معينة صالحة للتدريس فيها.

٢- أن تمنح هذه السناتر تراخيص لممارسة المهنة وفق ضوابط مالية وإدارية وقانونية يتم الالتزام بها بدقة وصرامة دون مواربة.

٣- أن تتولي قطاعات المتابعة والمراقبة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني متابعة الممارسات التدريسية داخل هذه السناتر وإعداد تقارير متابعة دورية تقدم للمسئولين لاتخاذ اللازم حال مخالفة هذه الضوابط.

٤- أن تقنن الوزارة الممارسات المالية داخل هذه السناتر وألا تتركها حرية ذاتية للقائمين عليها كي لا تتحول العملية التعليمية إلي عملية ربحية فقط بعيداً عن جودة الممارسات وسمو الغرض الذي منحت التراخيص من أجله.

٥- أن تعد الوزارة حواراً مجتمعياً مفعّالاً قبل الشروع في التوسع في منح التراخيص لهذه السناتر لممارسة المهنة وأن تتسم هذه الحوارات بالشفافية والنزاهة كسبيل مؤقت لحل الأزمة الحالية.

وتري الدراسة أن هذه الضوابط كفيلة بأن تمنح الواقع التعليمي المصري بُعداً إبداعياً جديداً قادراً على احتواء الأزمة بما لا يفقد وزارة التعليم قدرتها على المتابعة وبما لا يحرم المجتمع من حقه في حصول أبنائه على خدمات تعليمية مميزة داخل هذه

السناتر وتلك رؤية تتسم بالواقعية والتكيف مع الواقع بعيداً عن الشعارات الرنانة والتي لا يدرك أصحابها مغزاها دائماً..

٢- التوسع في سياسات تعيين المعلمين الجدد:

وهنا تشير الورقة البحثية إلى قرار فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠٢٢ المتضمن تعيين ١٥٠ ألف معلم على مدار خمس سنوات كل عام ٣٠ ألف معلم جديد لمواجهة أزمة العجز في أعداد المعلمين حالياً، **تقترح الورقة البحثية تفعيلاً لتعزيز تطبيق هذا القرار ما يلي:**

أ- وضع ضوابط وقواعد لتعيين المعلمين الجدد تتضمن ندرة التخصصات وعدالة تعيين الفرق القديمة جداً وعدم إغفال المميزين منها والذين ظلوا على قائمة الانتظار بداية من ١٩٩٧ وحتى الآن.

ب- استحداث آلية موضوعية للتعيين تعتمد معايير الشفافية والعدالة والنزاهة والحيادية والموضوعية وتعزيز الكفاءات والقدرات الخلاقة تحقيقاً للرضا المجتمعي عن تلك الممارسات التي يجب أن تتم في مناخ آمن.

جـ- استحداث برامج تدريبية عاجلة لهؤلاء المعلمين بالتعاون مع كليات التربية لتأهيلهم لممارسة المهنة وفق ضوابط واشتراطات تأهيلية مناسبة ومنحهم رخصاً لمزاولة المهنة.

د- استحداث آلية لمتابعة هؤلاء المعلمين الجدد داخل مدارسهم لتقييم ممارستهم المهنية والتقييم المستمر لهم وتقويم ما يواجههم من أخطاء وصولاً إلى مستوي مميز من الأداء المهني الفعّال.

ويري البحث أن هذا القرار الحكيم من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي يعد إنطلاقة قوية نحو إعادة الاعتبار لكليات التربية وإعادة الأمل لآلاف الخريجين من أبناء هذه الكليات أن الدولة مهتمة بهم ومهتمة بتوظيفهم ولكن وفق ضوابط واشتراطات تعتمد على معايير الكفاءة والتميز والقدرة على إثبات الذات.

٣- التعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وكليات التربية بالجامعات المصرية:

يُحمد للوزير الحالي أ.د. رضا حجازي كونه رجلاً تربوياً يدرك قيمة كليات التربية وقيمة كوادرها المتخصصة دعوته إلي التعاون مع كليات التربية من خلال لجنة التربية بالمجلس الأعلى للجامعات التي تضم في عضويتها خبراء التربية في مصر في كافة التخصصات التربوية وكذلك كل عمداء كليات التربية في مصر وهذا التعاون البناء مع هذه اللجنة أثمر عن حراك جديد نحو الانطلاق إلى التطوير المنشود من خلال التعاون الفعّال مع كليات التربية في مصر ، **ويري البحث أن هذا التعاون المنشود يجب أن يتسم بما يلي:**

أ- منح الفرصة لكليات التربية لإبداء الرأي الفني المتخصص في المناهج المصرية في كافة المراحل الدراسية قبل الجامعية وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة لضمان جودة هذه المناهج ولضمان تحقيق الأهداف التربوية التي تسعي إليها هذه المناهج.

ب- تمكين كليات التربية من الإشراف المباشر على عملية تدريب المعلمين ومنحهم رخص مزاولة المهنة داخل كليات التربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وأن يقتصر دور الأكاديمية المهنية للمعلمين على الجانب الإداري التنظيمي فقط للمعلمين بعيداً عن الممارسات الفنية المتخصصة.

جـ- تمكين كليات التربية من متابعة العملية التدريسية في الميدان وفق برامج التدريب الميداني المستحدثة ووفق رؤي المتابعة والإشراف الفني المتخصص لخبراء التربية داخل تلك الكليات في كافة التخصصات.

د- إعداد التقارير الفنية المشتركة لتقييم الممارسات التربوية والإدارية داخل المدارس المصرية واستحداث برامج تدريبية تقيمية وتأهيلية للمعلمين والإداريين والكوادر القيادية داخل هذه المدارس تحت إشراف مشترك بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم.

ويري البحث أن هذه خطوة مهمة جداً على الطريق الصحيح نحو استعادة مهنة التعليم واستعادة دور كليات التربية ووزارة التربية والتعليم معاً في الإشراف المميز والمتابعة الفعّالة على كافة عناصر المنظومة التعليمية والتربوية والإدارية في مصر.

٤- التواصل المجتمعي الفعّال:

كي يحقق التصور المقترح أهدافه المنشودة يجب على وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن تبني جسوراً من الثقة مع المجتمع بكافة فئاته أولياء الأمور ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل التواصل وكافة القوى المجتمعية المهتمة بالتعليم المصري وقضاياه، **وتحقيقاً لهذا التواصل المنشود فإن البحث يقترح الممارسات التالية:**

أ- فتح حوار مباشر مع قوى الضغط المجتمعي لمناقشة قضايا التعليم في مصر وفق آلية حوار متبادل يتم الإعداد لها مباشرة باعتبار أن قوى الضغط تلك قوى مؤثرة وفعالة يجب أن يؤخذ رأيها في الاعتبار.

ب- تعزيز أدوار مجالس الآباء والأمناء والمعلمين والانتقال من أدوارها النظرية غير المؤثرة إلى أدوار جديدة فاعلة ومؤثرة تستهدف المشاركة في تقييم الوضع الراهن وإعادة الاعتبار للمنظومة التعليمية المصرية.

ج- متابعة الحوارات التربوية المتخصصة والآراء التربوية الإصلاحية عبر وسائل التواصل المختلفة والمنصات الإعلامية المتنوعة باعتبار أن هذه المنصات وتلك الوسائل تمثل نبض الشارع والذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار وألا يُعامل معاملة المنتقد على الدوام ومن ثم يتم تجاهله.

د- الدعوة إلى عقد لقاء مجتمعي سنوي تنظمه وزارة التربية والتعليم مع كافة القوي الوطنية والمجتمعية لتحليل الوضع التعليمي الراهن ودراسة الرؤي المقترحة حول مسارات الإصلاح الحالية.

وتري الدراسة أن هذا التوجه الجديد لوزارة التربية والتعليم قادر على استعادة ثقة المجتمع في تلك الوزارة، تلك الثقة التي اهتزت مؤخراً تحت تأثير مجموعة من العوامل التي

يجب تداركها وصولاً إلي بناء مناخ تعليمي عصري مدعوم بمشاركة مجتمعية فعّالة وفاعلة.

مراجع الورقة البحثية

١- على صالح جوهر: التخطيط التربوي والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٨.

٢–على صالح جوهر: التعليم وتحدياته في الوطن العربي، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٥.

٣– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: رؤية مصر ٢٠٣٠ متوفر على:

https://www.presidency.eg

٤– فاروق عبده فليه: التعليم في غرفة الإنعاش، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٥– مصطفي الفقي: مصر الحديثة وأفكار جديدة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٨ .

٦– المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: إصدارات المركز في عام ٢٠٢٢.

٧– وزارة التربية والتعليم: القرارات الوزارية والمتابعات الدورية للعملية التعليمية ٢٠٢٢ (سيناريوهات المستقبل)

٨– راجع:

المقالات التربوية المتخصصة لمجموعة من المفكرين التربويين:

- أ.د/ الهلالي الشربيني الهلالي .
- أ.د/ حامد عمّار .
- أ.د/ جمال الدهشان .
- أ.د/ رضا حجازي .
- أ.د/ مصطفي رجب .
- أ.د/ نادية يوسف كمال .
- أ.د/ محبات أبو عميرة .
- ٩ – الشكل من إعداد الباحثين